ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

من تلة علي الطاهر إلى الرهانات الساقطة.. نحو استراتيجية وطنية لبنانية للمواجهة والتحرير

حسن حردان

أثبتت التطورات الميدانية والسياسية الأخيرة، وما رافقها من قراءات في الإعلام "الإسرائيلي"، أنّ ما يُسمّى بـ "اتفاق الإطار" وما يُطرح من "مناطق تجريبية"، ليست سوى محطات في مسار تفاوضي استنزافي تديره حكومة العدو بدعم أميركي غاشم. فالإصرار "الإسرائيلي" على فرض شروط جديدة، كالتمسك بالسيطرة على تلة علي الطاهر الاستراتيجية شمال الليطاني، لا يخدم فقط أجندة المؤسسة العسكرية لتثبيت "حزام أمني" غير رسمي، بل يُستخدم كأداة "تنفس سياسي" لترميم شعبية رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو المتراجعة في الشارع "الإسرائيلي" وحزب الليكود.

هذا المشهد المكشوف يكشف مجدّداً عن طبيعة الكيان الصهيوني الذي يرى في الدبلوماسية والاتفاقات غطاءً لتكريس وقائع الاحتلال والسيطرة، مستنداً إلى مظلة انحياز أميركي ثابتة ومطلقة تتجاوز كلّ الاعتبارات المتعلقة بالسيادة اللبنانية. ومن هنا، يصبح لزاماً على صانع القرار والقوى الحية في لبنان مغادرة المربعات التقليدية للرهان، وصياغة عقيدة مواجهة وطنية قائمة على أسس صلبة.

أولاً: استنتاجات ودروس مستخلصة لبنانياً

التفاوض تكتيك "إسرائيلي" لانتزاع مكاسب جديدة: أظهرت التجارب أنّ "إسرائيل" لا تقيم وزناً للاتفاقات الدولية أو الوساطات متى تعارضت مع مصالحها الاستراتيجية. فالمفاوضات بالنسبة لتل أبيب هي امتداد للحرب بأدوات أخرى؛ تهدف لتقطيع الوقت، وفرض وقائع جغرافية، وانتزاع

مكاسب عجزت الآلة العسكرية عن تحقيقها مباشرة. الاعتقاد بأنّ الدبلوماسية وحدها قادرة على انتزاع الحقوق اللبنانية هو رهان في المجهول.

وهم الحياد الأميركي والرهان على التناقضات: التعويل على أنّ واشنطن يمكن أن تضغط جدياً على "إسرائيل" لوقف عدوانها أو التراجع عن شروطها هو رهان خاسر. الموقف الأميركي محكوم استراتيجياً بشراكة لا تموت مع المشروع الصهيوني، وما الضغوط المزعومة سوى محاولات لتنظيم العدوان أو إعطائه شرعية سياسية وغطاءً لفرض شروط الاستسلام.

توظيف الميدان لخدمة الداخل "الإسرائيلي": أكدت التحليلات العبرية أنّ التصعيد في جنوب لبنان مرتبط عضوياً بالأزمات السياسية والانتخابية لنتنياهو. هذا يعني أنّ أيّ استقرار هش لا يُبنى على ميزان رادع وحقيقي هو عرضة للتلاعب كلما احتاجت القيادة الإسرائيلية إلى تصدير أزماتها الداخلية نحو الساحة اللبنانية.

ثانياً: ركائز سياسة المواجهة الوطنية المستقلة

بناءً على ما تقدّم، بات استخلاص سياسة مواجهة استراتيجية أمراً مصيرياً، وتقوم على المرتكزات الآتية:

إسقاط الرهانات الخارجية والاعتماد على الذات: يجب قطع دابر أيّ انتظار لتغيّرات دولية أو مواقف أميركية منصفة. القوة، والمقاومة بمفهومها الشامل (العسكري، السياسي، والاقتصادي)، هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو. إنّ حماية السيادة اللبنانية لا تُستجدى من مجالس الأمن ولا تُمنح عبر "اتفاقات إطار" مشروطة بالهيمنة.

تحويل "شروط العدو" إلى نقاط ضعف: إنّ إصرار حكومة نتنياهو على التمسك بمواقع محددة مثل علي الطاهر لتحقيق مكاسب تكتيكية يجب أن يُقابل باستراتيجية استنزاف ميدانية تجعل من هذه المواقع نقاط اشتباك مستمرة ومكلفة بشرياً ومادياً للاحتلال، بحيث تنقلب "الغطرسة الإسرائيلية" إلى عبء سياسي وعسكري يعمق أزمات نتنياهو الداخلية بدلاً من حلها.

إعادة بناء الجبهة الداخلية وتفعيل عناصر الصمود: تتطلب المواجهة جبهةً داخلية متماسكة تقطع الطريق على محاولات اختراق الداخل اللبناني سياسياً وإعلامياً. إنّ استغلال "إسرائيل" للوهن السياسي الداخلي يتطلب حصانة وطنية ترفض منطق الإملاءات، وتضع مصلحة السيادة الوطنية فوق أيّ اعتبارات فئوية أو ضغوط خارجية.

مراكمة عناصر الردع الشامل: لا مساومة على حق لبنان في الدفاع عن أرضه ومياهه وثرواته. إنّ الحفاظ على جاهزية المقاومة وتكاملها مع الجيش اللبناني والدولة هو الضمانة الحقيقية الوحيدة لردع أيّ عدوان، وإفشال مخططات تحويل الجنوب إلى ورقة مساومة في البازار الانتخابي "الإسرائيلي".

إنّ الدرس الأبدي الذي يجب أن يترسّخ في الوجدان هو أنّ ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة، وأنّ الحقوق المغتصبة لا تُردهَا مفاوضات لا تستند الى أوراق قوة في مواجهة عدو طامع ومتغطرس، ولا الوعود الأميركية المعسولة والمسمومة.

ترامب وتقليص المناورات مع كوريا الجنوبية.. صدى هزيمة أميركا في الحرب مع إيران

أمر الرئيس الأميركي دونالد ترامب وزارة الدفاع الأميركية بتقليص المناورات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية بشكل كبير؛ وهو قرار قد يبدو ظاهرياً خطوة لخفض التوتر مع كوريا الشمالية وفتح الطريق أمام استئناف الحوار مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، لكنه يحمل على المستوى الاستراتيجي دلالات أوسع.

تزداد أهمية هذا القرار في ضوء إعلان ترامب صراحةً عن استيائه من عدم

وقوف كوريا الجنوبية إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد إيران. وبذلك، تجاوزت تداعيات الحرب مع إيران حدود الأزمة الإقليمية، وأصبحت تؤثر أيضاً في حسابات الولايات المتحدة بشأن علاقاتها مع حلفائها في شرق آسيا.

وتُعد مناورات «درع أولتشي للحرية» واحدة من أهم المناورات السنوية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وقد بدأت منذ عام ١٩٧٦، وتهدف إلى تعزيز الاستعداد لمواجهة التهديدات الصادرة عن كوريا الشمالية. وكان من المقرر أن تستمر مناورات هذا العام ١١ يوماً، بمشاركة نحو ١٨ ألف جندي كوري جنوبي و٢٨ ألفاً و٥٠٠ جندي أمريكي متمركزين في المنطقة.

وعليه، فإن تقليص هذه المناورات بشكل كبير لا يمثل مجرد تعديل في برنامج للتدريب العسكري، بل يرتبط بأحد أبرز رموز الالتزام الأمني الأمريكي تجاه كوريا الجنوبية.

وكان ترامب قد عارض هذه المناورات في السابق أيضاً. فبعد لقائه كيم جونغ أون عام ٢٠١٨، وصفها بأنها مكلفة واستفزازية. ويطرح ترامب اليوم علاقته الشخصية بالزعيم الكوري الشمالي أيضاً باعتبارها أحد أسباب قراره الأخير.

ومن ثم، فإن جزءاً من منطق ترامب يبدو واضحاً: خفض الضغط العسكري يمكن أن يتحول إلى أداة تفاوضية، وربما يمهد الطريق لاستئناف الحوار مع بيونغ يانغ.

لكن الظروف الحالية تختلف عن عام ٢٠١٨. فقد عززت كوريا الشمالية قدراتها النووية والصاروخية، كما تعززت علاقاتها مع روسيا والصين. ولذلك، فإن كيم اليوم لا يمتلك بالضرورة الدوافع والحاجة نفسيهما اللتين كانتا تدفعانه إلى التفاوض مع واشنطن في عام ٢٠١٨.

الحرب مع إيران.. المتغير الأهم

مع ذلك، فإن التركيز على علاقة ترامب بكيم وحدها يعني تجاهل جانب أكثر أهمية من القضية. فالمتغير الحاسم في القرار الأخير هو الحرب مع إيران.

فقد عبّر ترامب صراحة عن استيائه من عدم وقوف كوريا الجنوبية إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد إيران، وقال إن سيول رفضت طلب واشنطن المشاركة في مواجهة البرنامج النووي الإيراني.

وتكشف هذه المسألة أن الحرب التي استمرت أربعين يوماً بين إيران والولايات المتحدة لا تزال تنتج تداعيات جيوسياسية حتى بعد انتهاء الميدان

فالولايات المتحدة تواجه في الوقت نفسه أزمات متعددة، من بينها تداعيات الحرب مع إيران، والمنافسة الاستراتيجية مع الصين، والمواجهة مع روسيا والحرب في أوكرانيا، إضافة إلى التزاماتها الأمنية في أوروبا وآسيا.

والموارد العسكرية والسياسية والاقتصادية الأمريكية ليست بلا حدود. ولذلك، تضطر واشنطن إلى المفاضلة بين أولوياتها المختلفة.

وفي ظل هذه الظروف، قد يمثل خفض النشاط العسكري في شبه الجزيرة الكورية مؤشراً على إعادة ترتيب الأولويات الأمريكية بعد الحرب مع إيران.

ولا يعني هذا القرار بالضرورة انسحاب الولايات المتحدة من شرق آسيا، لكنه يشير إلى أن الحفاظ على مستوى مرتفع من الالتزامات في جبهات متعددة أصبح أكثر صعوبة بالنسبة إلى واشنطن.

وهذا الأمر يحمل أهمية بالنسبة إلى الصين وروسيا أيضاً، إذ إن أي مؤشر على تعرض القدرات الأمريكية لضغوط يمكن أن يدخل في حسابات القوى المنافسة.

رسالة إلى الحلفاء

من جهة أخرى، يحمل القرار رسالة مهمة إلى حلفاء الولايات المتحدة. فمصداقية تحالفات واشنطن لا تعتمد فقط على الاتفاقيات الرسمية، وإنما أيضاً على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تمتلك القدرة والإرادة لتنفيذ التزاماتها في أوقات الأزمات.

وعندما تضطر الولايات المتحدة، بعد حرب مكلفة، إلى خفض مستوى نشاطها العسكري في منطقة أخرى، فمن الطبيعي أن يبدأ حلفاؤها في التساؤل حول قدرة واشنطن على إدارة أزمات متعددة في وقت واحد.

في نهاية المطاف، ينبغي النظر إلى تقليص المناورات الأمريكية الكورية الجنوبية بعيداً عن كونه مجرد تنازل لكوريا الشمالية أو محاولة لإحياء العلاقة بين ترامب وكيم.

فالقرار يمثل جزءاً من التداعيات الأوسع للحرب مع إيران؛ وهي حرب لم تبق تكاليفها العسكرية والسياسية محصورة في الشرق الأوسط، بل بدأت تؤثر في طريقة إدارة الولايات المتحدة لتحالفاتها أيضاً.

وتكتسب قوة إيران في هذا السياق أهمية خاصة لأنها تمكنت من التأثير في حسابات أطراف أخرى.

وعليه، يمكن النظر إلى تقليص المناورات مع كوريا الجنوبية باعتباره أحد مؤشرات انتقال تداعيات الحرب مع إيران إلى شرق آسيا.

ولا تزال الولايات المتحدة قوة كبرى، لكن الحرب التي استمرت أربعين يوماً أظهرت أن القوة الأمريكية، من دون دعم كامل من الحلفاء ومن دون القدرة على إدارة جبهات متعددة في الوقت نفسه، تواجه قيوداً واضحة.

وفي المقابل، تمكنت إيران من جعل تكلفة المواجهة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وحتى بالنسبة إلى حلفائها، مسألة جدية في حساباتهم.

ولهذا السبب، فإن الأثر الاستراتيجي للحرب مع إيران لا يقتصر على خسائر ساحة المعركة، بل ينبغي البحث عنه أيضاً في تغير حسابات حلفاء الولايات المتحدة وتصاعد الشكوك بشأن قدرة واشنطن على الوفاء بجميع التزاماتها الأمنية في وقت واحد.

هل يتجرأ العسكر على ردع تهور الرئاسات؟

ناصر قنديل

– في واشنطن، انتهت مهلة الستين يوماً التي نصت عليها مذكرة التفاهم الأميركية الإيرانية، وأعلن الرئيس دونالد ترامب أنه لا توجد مفاوضات جارية أو مقررة، فيما أعلنت إيران أن مضيق هرمز سيبقى مغلقاً حتى تنفذ واشنطن التزامات المذكرة، وأنها ستنتقل إلى الوضع الهجومي إذا سقطت الدبلوماسية نهائياً. لم يعد الخلاف إذاً حول موعد تفاوضي جديد، بل حول احتمال انتقال الطرفين من مرحلة الانسداد إلى اختبار القوة.

– لكن المؤسسة العسكرية الأميركية سبق أن قالت كلمتها بطريقة يصعب تجاهلها. فقد كشفت شبكة «سي أن أن»، في ٧ آب، أن رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال دان كين أبلغ كبار المسؤولين بضرورة البحث عن «مخرج» من الحرب مع إيران، في ظل تضاؤل الخيارات العسكرية القادرة على إنتاج نتيجة سياسية. ولم يكن كلام كين اعتراضاً نظرياً على الحرب، بل خلاصة تجربة أظهرت أن القوة الجوية تستطيع تدمير أهداف كثيرة، لكنها لا تستطيع إجبار إيران على الاستسلام، ولا ضمان فتح مضيق هرمز، ولا حماية القوات الأميركية إذا قررت طهران توسيع ردها.

– سبق لكين أن أثار مع نائب الرئيس جي دي فانس، خلال اجتماع في البيت

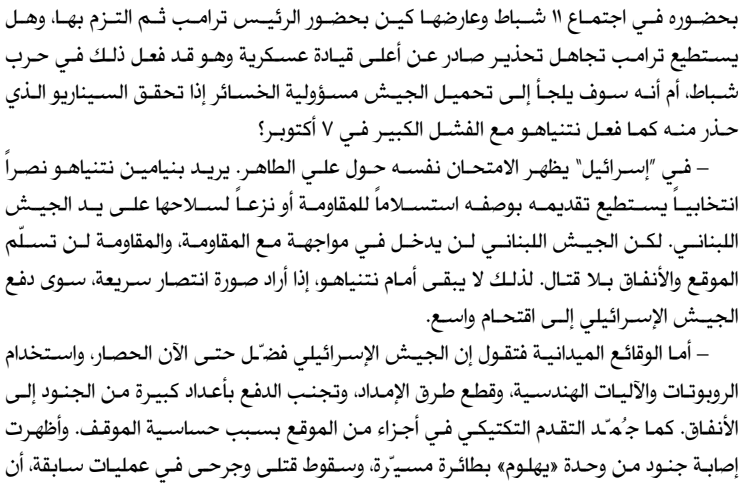

الأبيض، القلق من تراجع مخزون الذخائر. وتزامن ذلك مع خروج أرقام تكشف حجم الاستنزاف؛ فقد قدرت دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن مخزون صواريخ باتريوت الأميركية تراجع من نحو ٢٢٠٠ صاروخ قبل الحرب إلى أقل من ٨٢٧، وأن مخزون ثاد انخفض من ٤٥٢ إلى أقل من ٢٧٨ صاروخاً. وتحدثت تقارير أخرى عن استخدام الولايات المتحدة أكثر من ألف صاروخ اعتراضي متطور، فيما لا يستطيع الإنتاج تعويض المستهلك إلا خلال سنوات.

– دلالة موقف كين لا تكمن فقط في الأرقام، بل في أنه نقل النقاش من كيفية توجيه ضربة جديدة إلى ضرورة إيجاد مخرج. رئيس الأركان يعرف أن واشنطن لا تعاني نقصاً في وسائل الهجوم، بل في القدرة على تحمل الرد. وإذا أطلق ترامب حرباً جديدة، تستطيع إيران الجمع بين الصواريخ الباليستية والمجنّحة والمسيّرات والألغام والزوارق، ومهاجمة القواعد والسفن و"إسرائيل" والمنشآت الخليجية في وقت واحد.

– لا تحتاج إيران إلى هزيمة الأسطول الأميركي كله؛ يكفي إغراق مدمّرة أو سفينة إمداد، أو إصابة قاعدة مكتظة، ومقتل عشرات أو مئات الجنود، كي تتحول الضربة التي أرادها ترامب محدودةً إلى حرب ثأر أميركية مفتوحة. وعندها تقفز أسعار النفط، وتتدهور أسواق السندات والأسهم، بينما يُستنزف المتبقي من صواريخ الدفاع خلال أيام.

– هنا يصبح السؤال أخلاقياً وعسكرياً في آن: هل يقبل الجنرال كين، بعدما دعا إلى إيجاد مخرج وكشف حجم المأزق أمام الإدارة، أن يضع توقيعه العسكري على مغامرة تناقض تقديره المهني؟ مكرّراً تنفيذ قرار ترامب كما فعل في الانخراط بحرب اقترحها نتنياهو بحضوره في اجتماع ١١ شباط وعارضها كين بحضور الرئيس ترامب ثم التزم بها، وهل يستطيع ترامب تجاهل تحذير صادر عن أعلى قيادة عسكرية وهو قد فعل ذلك في حرب شباط، أم أنه سوف يلجأ إلى تحميل الجيش مسؤولية الخسائر إذا تحقق السيناريو الذي حذر منه كما فعل نتنياهو مع الفشل الكبير في ٧ أكتوبر؟

– في "إسرائيل" يظهر الامتحان نفسه حول علي الطاهر. يريد بنيامين نتنياهو نصراً انتخابياً يستطيع تقديمه بوصفه استسلاماً للمقاومة أو نزعاً لسلاحها على يد الجيش اللبناني. لكن الجيش اللبناني لن يدخل في مواجهة مع المقاومة، والمقاومة لن تسلّم الموقع والأنفاق بلا قتال. لذلك لا يبقى أمام نتنياهو، إذا أراد صورة انتصار سريعة، سوى دفع الجيش الإسرائيلي إلى اقتحام واسع.

– أما الوقائع الميدانية فتقول إن الجيش الإسرائيلي فضّل حتى الآن الحصار، واستخدام الروبوتات والآليات الهندسية، وقطع طرق الإمداد، وتجنب الدفع بأعداد كبيرة من الجنود إلى الأنفاق. كما جُمّد التقدم التكتيكي في أجزاء من الموقع بسبب حساسية الموقف. وأظهرت إصابة جنود من وحدة «يهلوم» بطائرة مسيّرة، وسقوط قتلى وجرحى في عمليات سابقة، أن المقاومة لم تفقد القدرة على القتال.

– يعرف الجيش الإسرائيلي أن اقتحام علي الطاهر لا يضمن بقاء المعركة هناك؛ فسقوط وقف إطلاق النار يعني عودة الصواريخ إلى المستوطنات الشمالية، وقد يعني استهداف الضاحية ودخول إيران على خط الردّ. وعندها تحتاج "إسرائيل" إلى مخزون كبير من صواريخ أرو وثاد وباتريوت في اللحظة التي تعاني فيها هي وواشنطن تراجعاً خطيراً في المتاح منها.

– يحتاج نتنياهو إلى حرب تمنحه انتصاراً قبل الانتخابات، لكن الجيش قد يجد نفسه أمام حرب تعيد المستوطنين إلى الملاجئ وتستنزف آخر ما تبقى من مظلته الدفاعية. كما يحتاج ترامب إلى ضربة توحي بأنه نجح بفرض شروطه بعد سقوط التفاوض، لكن جنرالاته يعرفون أن الضربة قد تغرق سفناً وتقتل مئات الجنود.

– لذلك ليس السؤال هل يملك العسكر حق رفض الرؤساء، بل هل يستسلمون لمغامرة يعرفون أنها تفتقر إلى الغطاء الدفاعي وطريق الخروج؟ في واشنطن بدأ الجنرال دان كين الإجابة بالدعوة إلى مخرج، ويبقى السؤال: هل يملك الجيش الإسرائيلي الشجاعة نفسها قبل أن يحوّل نتنياهو علي الطاهر من هدف انتخابي إلى بوابة حرب إقليمية؟